

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٢٢
"المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٢٢ "المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً"، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٢٢ المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً

المراجع

- إطار مفاهيم التقرير المالي^١
- المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "أساس إعداد القوائم المالية"
- المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"

الخلفية

- ١ تتطلب الفقرة ٢١ من المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" من المنشأة أن تسجل المعاملة بعملة أجنبية عند الإثبات الأولي بعملتها الوظيفية عن طريق تطبيق سعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملية الأجنبية (سعر الصرف) في تاريخ المعاملة على المبلغ بالعملية الأجنبية. وتنص الفقرة ٢٢ من المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ على أن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تتأهل فيه المعاملة لأول مرة للإثبات وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (المعايير).
- ٢ عندما تدفع المنشأة مقدماً أو تستلم مقدماً عوضاً بعملة أجنبية، فإنها عادة تثبت أصلاً غير نقدي أو التزاماً غير نقدي^٢ قبل إثبات الأصل أو المصروف أو الدخل ذي الصلة. والأصل أو المصروف أو الدخل ذو الصلة (أو جزء منهم) هو المبلغ المثبت بتطبيق المعايير ذات الصلة، والذي ينتج عنه إلغاء إثبات الأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي الناشئ عن العوض المدفوع أو المستلم مقدماً.
- ٣ تلقت لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي (لجنة التفسيرات) ابتداءً سؤالاً عن كيفية تحديد "تاريخ المعاملة" تطبيقاً للفقرتين ٢١ و ٢٢ من المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ عند إثبات الإيراد. وتناول السؤال على وجه التحديد الظروف التي تثبت فيها المنشأة التزاماً غير نقدي ناشئاً عن استلامها لعوض مقدماً قبل إثباتها للإيراد ذي الصلة. وأثناء مناقشتها للإشكال، لاحظت لجنة التفسيرات أن استلام أو دفع العوض مقدماً بعملة أجنبية ليس مقصوداً على معاملات الإيراد. وعليه، قررت لجنة التفسيرات أن توضح تاريخ المعاملة لغرض تحديد سعر الصرف الذي سيتم استخدامه في الإثبات الأولي للأصل أو المصروف أو الإيراد ذي الصلة عندما تكون المنشأة قد دفعت أو استلمت مقدماً العوض بعملة أجنبية.

النطاق

- ٤ ينطبق هذا التفسير على المعاملة بعملة أجنبية (أو جزء منها) عندما تثبت المنشأة أصلاً غير نقدي أو التزاماً غير نقدي ناشئاً عن الدفع أو الاستلام مقدماً للعوض قبل إثبات المنشأة للأصل أو المصروف أو الدخل ذي الصلة (أو جزء منهم).
- ٥ لا ينطبق هذا التفسير عندما تقيس المنشأة الأصل أو المصروف أو الدخل ذي الصلة عند الإثبات الأولي:
 - (أ) بالقيمة العادلة؛ أو

^١ الإشارة هنا إلى "إطار مفاهيم التقرير المالي" الصادر في عام ٢٠١٠ والذي كان سارياً عندما تم وضع التفسير.

^٢ على سبيل المثال تتطلب الفقرة ١٠٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء" أنه إذا سدد العميل العوض، أو كان للمنشأة حق غير مشروط في مبلغ عوض (أي مبلغ مستحق التحصيل) قبل قيام المنشأة بنقل سلعة أو خدمة إلى العميل، فيجب على المنشأة عرض العقد على أنه التزام ناتج عن عقد مع عميل عندما يتم السداد أو عندما يكون السداد مستحقاً (أيهما أسبق).

(ب) بالقيمة العادلة لل عوض المدفوع أو المستلم في تاريخ غير تاريخ الإثبات الأولي للأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي الناشئ عن العوض المدفوع أو المستلم مقدماً (على سبيل المثال، قياس الشهرة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ "تجميع الأعمال").

٦ لا يُطلب من المنشأة أن تطبق هذا التفسير على ما يلي:

(أ) ضرائب الدخل؛ أو

(ب) عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها أو عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها.

الإشكال

٧ يتناول هذا التفسير كيفية تحديد تاريخ المعاملة لغرض تحديد سعر الصرف الذي سيتم استخدامه في الإثبات الأولي للأصل أو المصروف أو الإيراد ذي الصلة (أو جزء منهم) عند إلغاء إثبات أصل غير نقدي أو التزام غير نقدي ناشئ عن العوض المدفوع أو المستلم مقدماً بعملة أجنبية.

الإجماع

٨ عملاً بالفقرتين ٢١ و ٢٢ من المعيار الدولي للمحاسبة ٢١، فإن تاريخ المعاملة لغرض تحديد سعر الصرف الذي سيتم استخدامه في الإثبات الأولي للأصل أو المصروف أو الإيراد ذي الصلة (أو جزء منهم) هو التاريخ الذي تثبت فيه المنشأة بشكل أولي الأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي الناشئ عن العوض المدفوع أو المستلم مقدماً.

٩ إذا كانت هناك عدة مبالغ مدفوعة أو مستلمة مقدماً، فيجب على المنشأة أن تحدد تاريخ المعاملة لكل عوض دُفع أو استُلم مقدماً.

الملحق أ تاريخ السريان والتحول

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من التفسير الدولي ٢٢ وله نفس القوة التي تحظى بها سائر أجزائه.

تاريخ السريان

١أ يجب على المنشأة أن تطبق هذا التفسير لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٨ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة هذا التفسير لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

التحول

- ٢أ عند التطبيق الأولي، يجب على المنشأة أن تطبق هذا التفسير إمّا:
- (أ) بأثر رجعي تطبيقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"؛^٢ أو
 - (ب) بأثر مستقبلي على كل الأصول والمصروفات والدخل الواقعة في نطاق هذا التفسير والتي يتم إثباتها بشكل أولي:
- (١) في بداية فترة التقرير التي تطبق فيها المنشأة لأول مرة هذا التفسير، أو بعدها؛ أو
 - (٢) في بداية فترة تقرير سابقة معروضة على أنها معلومات مقارنة في القوائم المالية لفترة التقرير التي تطبق فيها المنشأة لأول مرة هذا التفسير، أو بعدها.
- ٣أ يجب على المنشأة التي تطبق الفقرة ٢أ(ب) أن تطبق هذا التفسير، عند التطبيق الأولي، على الأصول والمصروفات والدخل المثبتة بشكل أولي في بداية فترة التقرير المذكورة في الفقرة ٢أ(ب)(١) أو (٢)، أو بعدها، والتي أثبتت فيها المنشأة الأصول غير النقدية أو الالتزامات غير النقدية الناشئة عن العوض المدفوع أو المستلم مقدماً قبل ذلك التاريخ.

^٢ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية" في أبريل ٢٠٢٤، غير المجلس اسم المعيار الدولي للمحاسبة ٨ إلى "أساس إعداد القوائم المالية".